كيف يمكن تحسين الاقتصاد بالإستفادة من الدبلوماسية الاقتصادية؟

الوفاق/ في نظام الاقتصاد الدولي اليوم، يُعدّ الاستفادة من الحدود البحرية والمشاركة في أسواق الإنتاج والتجارة والاستثمار العالمية أمرًا ذا أهمية بالغة؛ وفي هذا المسار، يؤدي الانتقال من الدبلوماسية التقليدية إلى الدبلوماسية الاقتصادية كأداة حديثة وفعالة إلى التفاعل في الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية.

يجب الأخذ في الاعتبار أنه بالنظر إلى العقوبات الأحادية الجانب التي يفرضها الغرب على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي تؤثر أحيانًا على مبيعات النفط، ينبغي التركيز أكثر من أي وقت مضى على استراتيجية التحرر من بيع المواد الخام وزيادة الإنتاجات المحلية وتصديرها. من ناحية أخرى، تواجه إيران، من أجل حضور مستدام في الأسواق العالمية، عقبات وتحديات في ساحة الاقتصاد العالمي. ذلك أن إيران قد تعرضت لعقوبات غربية على مدى عقود عدة. كما أن تفاعل إيران مع نظام الاقتصاد العالمي يحمل تعقيدات تحول إدارة الدبلوماسية الاقتصادية إلى قضية هامة.

بناءً على ذلك، تُعدّ الدبلوماسية الاقتصادية في ثقافة العلاقات بين الدول واحدة من السياسات الفعالة والاستراتيجية لكسب النقاط في ساحة المنافسة الاقتصادية العالمية والتقدم الاقتصادي، حيث تسعى إلى تحويل مصادر القوة الموجودة في المجال الاقتصادي إلى قوة حقيقية؛ لكن يجب الأخذ في الاعتبار أنه في الدبلوماسية الاقتصادية، إذا لم تكن الاستراتيجيات والفرص والتهديدات محددة بوضوح، فقد يؤدي ذلك إلى الارتباك في هذه العلاقات وعدم تحقيق النتائج.

بعبارة أخرى، بدون سوق رأس مال نشط، وسياسة صناعية متماسكة، ونظام مصرفي تنموي، لا يمكن لأي دولة الاستفادة من قدرات قوتها الاقتصادية.

تحسين مسار الدبلوماسية الاقتصادية

في هذا السياق، قال عباس مقتدائي، النائب عن أهالي مدينة أصفهان في مجلس الشورى الإسلامي: إن الدبلوماسية الاقتصادية من المواضيع التي كانت ولا تزال في مركز الاهتمام، وقد توقعنا في التشريع أيضًا آثارًا مرتبطة بها في القانون؛ بالطبع، بذلت وزارة الخارجية جهودًا مستمرة في اتجاه الدبلوماسية الاقتصادية؛ لكنها لا تزال بعيدة جدًا عن الوصول إلى القمة. وأضاف: أعتقد أن الـ١٥ دولة مجاورة يمكن أن توفر فرصة للمحافظات الحدودية في البلاد للاستفادة من القدرات في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، ويمكن لوزارة الخارجية توفير الأرضية اللازمة لهذه الدبلوماسية.

وأشار مقتدائي إلى ضرورة تهيئة الأرضية من قبل وزارة الخارجية وحكام المحافظات في جميع أنحاء البلاد، خاصة المحافظات الحدودية، لمتابعة هذا المسار، قائلاً: إن مجلس الشورى الإسلامي سيدعم أي إجراء يساهم في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية؛ بالطبع، إن الاستفادة من الـ١٥ جارًا حدوديًا لها تأثير كبير في تحسين الظروف الاقتصادية في البلاد؛ لكن الواقع هو أن مسار التعاونات، رغم أنه يتقدم، إلا أنه غير مقنع.

الاستفادة من جميع الأفكار عبر أمانة عامة مشتركة

من جانبه، قال علي خضريان، النائب عن أهالي طهران في مجلس الشورى الإسلامي: يجب إصدار دعوة للتجار الإيرانيين في دول المنطقة، ووضع دورهم في هذا المسار من خلال أمانة عامة رسمية في الحكومة بمشاركة وزارات الخارجية والصناعة والمعادن والتجارة والاقتصاد.

وأشار خضريان إلى أن الإيمان بحل المشكلات الاقتصادية من خلال الاهتمام بالدبلوماسية الاقتصادية والإقليمية يجب أن يتشكل في جميع السلطات، وقال: لا ينبغي الاعتماد في هذا المسار فقط على موضوع المفاوضات البحتة مع الدول المختلفة. وأضاف: إلى جانب موضوع المفاوضات، يمكن أن يلعب إنشاء أسواق جديدة للبلاد، والاستفادة من قدرات الدول الإقليمية وحتى الدول الأفريقية وأمريكا اللاتينية والقوى الكبرى الموجودة حول إيران وفي شرق آسيا، دورًا كبيرًا في مجالات التجارة والتصدير والاستيراد وتحسين الدبلوماسية الاقتصادية.

كما أشار خضريان إلى أهمية تطوير العلاقات مع دولة الصين، التي ستكون مؤثرة في تحسين الظروف الاقتصادية في البلاد، مضيفاً: إذا قارنا هيكل سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بكين بهيكل إحدى سفاراتنا في أوروبا -مع أن ذلك البلد الأوروبي ليس بنفس اتساع علاقاتنا مع الصين- فستلاحظون أن هذا الهيكل لم يُحدَّث، وأنه لم يتشكل بناءً على الاحتياجات والتبادلات.

مقتدائي: ١٥ دولة مجاورة يمكن أن توفر فرصة للمحافظات الحدودية للاستفادة من القدرات في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية

خضريان: يجب إصدار دعوة للتجار الإيرانيين في دول المنطقة، ودعم دورهم في هذا المسار من خلال أمانة عامة رسمية في الحكومة

وبشأن أهمية تطوير التجارة مع روسيا، قال خضريان: يمكن تفعيل قنصلياتنا في بعض الجمهوريات الروسية مثل جمهورية تتارستان، ذلك أن هناك إمكانات كبيرة في المجال الاقتصادي، خاصة لاستيراد العلامات التجارية الحلال الغذائية، والقطاعات التجارية والاقتصادية والثقافية الأخرى من جمهورية تتارستان.

وأضاف: يجب مراقبة ما إذا كانت قنصليات إيران في الدول المختلفة تهتم بالاستفادة من القدرات الاقتصادية، أم أنها تقتصر على المسائل الدبلوماسية الرسمية. وبالتالي، ينبغي تقييم هذه القضايا في الأجهزة المعنية والحكومة والأمانة العامة المشتركة، لتحديث الهياكل في السفارات والقنصليات. وأكد نائب أهالي طهران في مجلس الشورى الإسلامي على أهمية الاهتمام بدول الخليج الفارسي وغرب آسيا وآسيا الوسطى، مشيرًا إلى أنه يجب في هذه الدول أولاً إعادة النظر في الهياكل، وفتح يد الإدارة الاقتصادية في وزارة الخارجية لتحسين الظروف، والاستعانة في هذا المسار بالقوى المتخصصة والنخبوية، لنتمكن في النهاية من الاستفادة من قدرات الدبلوماسية الاقتصادية بأفضل طريقة ممكنة.

الخاتمة

بالنظر إلى أن إيران تواجه عقبات بنيوية وجمركية ولوجستية كثيرة في المجالات التجارية والاقتصادية والعلاقات التجارية الدولية، فإن تحديد وتبني نماذج واستراتيجيات التعاون طويل الأمد مع كل من الدول المستهدفة في مثل هذه الظروف، سيكون له تأثير كبير في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية.

كما أن صياغة وتنفيذ استراتيجية تطوير الصناعة في البلاد بهدف التعرف على المجالات ذات الأولوية في الدبلوماسية الاقتصادية وتركيز الجهود عليها، وإنشاء تنسيق بين اللاعبين الداخليين في هذا المجال، والاستفادة من الأدوات المتنوعة للدبلوماسية الاقتصادية، ستكون مؤثرة في تحقيق الأهداف المحددة.

بالتعاون مع صندوق التنمية الوطني وهيئة التخطيط والميزانية

وزير النفط: تطوير حقل آزادكان النفطي يجري وفق نهج متكامل

أكد وزير النفط أن تطوير حقل آزادكان النفطي يجري وفق نهج متكامل، وقال: تم تحديد آلية محددة لتطوير هذا الحقل، وتم توقيع العقد ذي الصلة، ويجري حالياً مراجعة هذا العمل بشكل نهائي، مع مراعاة المساهمين وهيكل ملكية الشركة المطورة.

وحول آخر مستجدات تطوير الجزء الجنوبي من حقل آزادكان النفطي المشترك مع العراق، أضاف محسن باك نجاد: يجري تطوير حقل آزادكان المتكامل وفق نهج جديد، وقد تم التخلي عملياً عن فصل آزادكان الجنوبي عن آزادكان الشمالي. وتابع: يجري حالياً النظر في هذا الحقل بشكل متكامل، وتم تحديد آلية محددة لتطويره؛ في هذا الصدد، تم توقيع العقد ذي الصلة ويخضع حاليًا للمراجعة النهائية، مع مراعاة المساهمين وهيكل ملكية الشركة المطورة. وقال وزير النفط: تجري هذه العملية بالتعاون مع صندوق التنمية الوطني وهيئة التخطيط والميزانية، سيتم الانتهاء منها في القريب العاجل، وبعدها ستستمر عملية تطوير الحقل بوتيرة أسرع. وأضاف: زملاؤنا لم يتوقفوا عند أي مرحلة فيما يتعلق بحقل آزادكان؛ فعلى الرغم من عدم الانتهاء من العقود، فقد تم استخدام الصلاحيات القانونية المتاحة، بما في ذلك المادة ١٢ من قانون إزالة العوائق أمام الإنتاج التنافسي، واستمرت أنشطة التطوير. كما استمر حفر الآبار وتطوير المرافق السطحية. وتابع: نتيجة لهذه الإجراءات، وصل إنتاج حقل آزادكان الآن إلى أكثر من ٢٣٠ ألف برميل يوميًا.. ومع إتمام الإجراءات التعاقدية الجديدة، ستسير هذه العملية بوتيرة أسرع، ووفقًا للجداول الزمنية المحددة للمشروع، سيكون تحقيق مستويات إنتاج أعلى على رأس الأولويات. وفيما أكد على استمرار تطوير الحقول المشتركة الأخرى بجدية، صرح وزير النفط بشأن حقل بارس الجنوبي للغاز: لا تزال الأنشطة المتعلقة بعمليات الحفر والتجهيز الميدانية جارية؛ إضافة إلى ذلك، يجري العمل باستمرار على خطة رفع ضغط الحقل، وذلك لتحديد آلية محددة ومستدامة لتوفير الموارد المالية اللازمة لهذه الخطة وشرحها، وقال: في الوقت نفسه، تُنفذ عمليات التطوير دون انقطاع في الحقول المشتركة الأخرى، بما في ذلك حقلي يادآوران ويارن الشمالي والجنوبي، وتستمر خطط زيادة الاستخراج وتحسين الطاقة الإنتاجية. وأكد باك نجاد على استمرار مشاريع التطوير في الحقول المشتركة دون توقف، مضيفًا: بالتزامن مع هذه الإجراءات، تناقش أيضًا خطة زيادة ضغط الحقول، وذلك لتحديد آلية محددة لتوفير الموارد المالية اللازمة لهذه الخطة وشرحها.

رئيس دائرة الخليج الفارسي الثانية بوزارة الخارجية:

سلطنة عُمان شريك إيران الاستراتيجي في تنمية الاستثمارات والصادرات الإقليمية

صرّح رئيس دائرة الخليج الفارسي الثانية بوزارة الخارجية الإيرانية بأن العالم يشهد اليوم إحدى أكثر فتراته الاقتصادية حساسية، ونشهد تحولاً في مسار الاقتصادات وإعادة هيكلتها وفي ظل هذه الظروف، لا ينبغي أن تقتصر الرؤية إلى سلطنة عُمان على المدى القصير والمؤقت.

وقال عبدالرسول شبيبي، الأربعاء الماضي، في كلمته خلال ملتقى عُمان الذي عُقد في مدينة كرج مركز محافظة ألبرز (غرب طهران) بعنوان "البوابة الاستراتيجية للاستثمار والصادرات الإيرانية إلى الدول الأفريقية والخليج الفارسي": تم إبرام أهم الاتفاقيات بين إيران وعُمان في المجالين الاقتصادي والتجاري. وأضاف: خلال الأشهر الأخيرة، تم توقيع خمس اتفاقيات اقتصادية هامة ذات حجم استثماري كبير، مما يدل على القدرة العالية للتعاون المشترك بين البلدين. وتابع: إن عقد اجتماعات اقتصادية رسمية مشتركة بين إيران وسلطنة عُمان يُعد خطوة هامة نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية الرسمية والمنهجية، وسيُمهد التنسيق والتعاون الوثيق بين وزارتي الخارجية الطريق للدخول في مناقشات أكثر تخصصًا في مجالات التجارة والاستثمار والتصدير.

عُمان.. فرصة مميزة للمستثمرين الإيرانيين

من جانبه، أشار رئيس جمعية الصداقة الإيرانية - العُمانية إلى أهمية العلاقات الاقتصادية والثقافية بين إيران وسلطنة عُمان. وقال ناصر الدين إسلامي فرد في كلمته خلال الملتقى: إنه لشرف عظيم أن تحظى منطقة البرز، بصفتها أولى محافظات البلاد، بتواجدها في عُمان. فعُمان، ذات الكثافة السكانية المحدودة والاقتصاد المستقر، تمتلك إحدى العملات الثلاث الأكثر قيمة في العالم، وبفضل قربها الثقافي والاقتصادي من إيران، وفرت بيئة استثمارية مميزة للمستثمرين الإيرانيين. وأضاف: في النصف الأول من هذا العام، بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية في ميناء صحار العُماني ٢١ ضعف قيمة الاستثمارات في جميع المناطق الحرة في إيران. وتابع: إن سلطنة عمان تضم العديد من الموانئ المهمة، منها صحار، والدقم، وصلالة، وخصب، ولكل منها طاقة استيعابية عالية؛ فعلى سبيل المثال، تبلغ طاقة ميناء صلالة وحده أربعة ملايين حاوية.

تطوير العلاقات الاقتصادية ضروري لإجهاض العقوبات

كما أكد سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية السابق لدى سلطنة عُمان على ضرورة توسيع التعاون الاقتصادي مع الدول المجاورة، مصرحًا بأن الظروف السياسية الخاصة والعقوبات الظالمة المفروضة على الشعب الإيراني تستلزم إعطاء الأولوية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة في السياسة الخارجية للبلاد.

كما شدد مرتضى رحيمي زارجي على ضرورة التنسيق والتفاهم بين القطاع الخاص والحكومة، قائلاً: لا يمكن تحقيق المشاركة الناجحة في العلاقات الاقتصادية الدولية إلا بتضافر جهود القطاعين الخاص والعام وتكامل أدوارهما. وأضاف: تلتزم المحافظة والجهات التنفيذية بتقديم دعم شامل للناشطين الاقتصاديين؛ وفي المقابل، يجب على القطاع الخاص العمل بالتنسيق والتوافق مع السياسات الكلية للحكومة.

● أخبار قصيرة

رئيس الجمهورية يرعى تدشين مركز لمعالجة النفط غربي كارون

تمّ يوم الخميس تدشين الوحدة الثانية لأكبر مراكز معالجة النفط في منطقة غرب كارون (جنوب غرب) وذلك برعاية رئيس الجمهورية وعن طريق الفيديوكنفرانس. وتعدّ وحدة المعالجة المركزية (CTEP) واحدة من أكبر وحدات المعالجة المركزية للبلاد، وبنية تحتية استراتيجية لشركة النفط الوطنية في حقول غربي كارون، وقد صُممت ونُفذت بهدف ايجاد السعة المستدامة للمعالجة ونقل وتثبيت النفط الخام في حقل آزادكان الجنوبي وسائر الحقول المجاورة. ويشكل المشروع حلقة الوصل لمراحل الإنتاج والتطوير غربي كارون، ويضطلع بدور جوهري في الإنتاج الحمائي والمستدام للنفط من الحقول المشتركة. ويعد هذا المشروع، المسار الرئيس لمعالجة النفط ونقله غربي كارون. ويركز المشروع، الذي يُنفذ على أرض مساحتها ٧٠ هكتاراً، على ثلاثة محاور، هي: "معالجة وإزالة الأملاح عن النفط الخام" و"جمع وتقوية الغازات المصاحبة للنفط" و"إدارة وتكرير مياه الصرف الناتجة والحقن المجدد". والهدف النهائي للمشروع، هو الوصول إلى سعة مستدامة للمعالجة تصل إلى ٣٢٠ ألف برميل يومياً وفي المرحلة الرئيسية في حقل آزادكان الجنوبي.

إيران ستتحول إلى مركز للتبادل الإقليمي للطاقة

قال النائب الأول لرئيس الجمهورية: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية وفي ضوء اتخاذ الإجراءات والخطط ستصبح مركزاً للتبادل الإقليمي للطاقة.

وأكد محمد رضا عارف، أمس الجمعة أمام الاجتماع الثاني للجنة الاستراتيجية للتجارة الإقليمية، للطاقة السياسة الخارجية للجوار وكذلك توسيع العلاقات والتعاون مع بلدان المنطقة إلى جانب المشاركة الفاعلية في المعاهدات والاتحادات الاقليمية المهمة. وأضاف: انه مع توسيع تجارة الطاقة مع الاتحاد الأوراسي وبلدان المنطقة، ستتحول الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى مركز للتبادل الاقليمي للطاقة.

وتمّ في الاجتماع التأكيد على ضرورة الإفادة المؤثرة من الطاقات الجيوسياسية للبلاد والخطط والإجراءات والبرامج للنهوض بالتعاون في قطاع الطاقة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوراسي والمنطقة.

زيادة الإنتاج السبيل الوحيد لتجاوز المعوقات الاقتصادية

اعتبر وزير الصناعة والمناجم والتجارة، أن تحقيق شعار العام، وتأكيدات قائد الثورة الاسلامية، والأمر الرئاسي الخاص بدعم الإنتاج، تشكل أرضية مشتركة بين الحكومة والشعب، ووصف زيادة الإنتاج بأنها السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية في البلاد.

وأشار محمد أتابك، خلال اجتماع هيئة تيسير وإزالة معوقات الإنتاج، إلى دعم قائد الثورة ورئيس الجمهورية للإنتاج، قائلاً: تتفق جميع أركان الدولة على أن تدفق الإنتاج وحيوية الاقتصاد متناسبان طردياً، وأنه من أجل التغلب على المعوقات الاقتصادية، يجب إزالة معوقات الإنتاج التي تواجه المنتجين.